al-Ihkam: Jurnal Hukum dan Pranata Sosial, 15 (2), 2020: 301-326
ISSN: 1907-591X, E-ISSN: 2442-3084
DOI: http://dx.doi.org/10.19105/al-lhkam.v15i2.3660

Ḍamān Muntijāh al-Ḥalāl li Ḥimāyah Ḥuqūq al-Mustahlikīn

M. Cholil Nafis
UIN Syarif Hidayatullah Jakarta, Jl. Ir H. Juanda No.95, Kota Tangerang Selatan, Banten 15412
E-mail: nafismdr@gmail.com

Article history: Received: 28 July 2020, Accepted: 10 December 2020, Published: 28 December 2020

Abstract:

Patent has a prominent place in people's lives, as it constitutes a basic engine of progress, and becomes measure of the progress and richness of nations. Countries that possess a huge percentage of patents occupy high positions among other countries and have political influence against other countries. Therefore, the countries of the world have agreed to conduct agreements to protect it, on top of which is the Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS). When the State of Indonesia agreed to sign this agreement, it had to provide legal cover in the field of patent through Law number 13 of 2016. After careful study of this law and Islamic jurisprudence, including its principles, and its purposes, the research sees that the Indonesian Law and Islamic Jurisprudence agree that patent is considered as wealth and property. So, they agree on the necessity of patent protection, and punishing the aggressor. They also agree on the patent exploitation, whether it is personal exploitation or through a license contract. However, Islamic jurisprudence has established controls for the exploitation of innocence, the most important of which is that exploitation does not harm others.

Keywords:
Exploitation; Patent; Indonesian Law; Islamic Jurisprudence

Author correspondence email: nafismdr@gmail.com
Available online at: http://ejournal.iainmadura.ac.id/index.php/alihkam/
Copyright (c) 2020 by al-ihkam. All Right Reserved

ملخص البحث

التشريع القانوني وضمان المنتجات الحلال للمستهلكين المسلمين من أهم أمر أساسي. وذلك أن من واجبات المسلم أن لا يقتصرالاهتمام باستهلاك المنتجات الخالية من المخاطر الكيميائية والمواد الضارة بالصحة، بالإضافة إلى ذلك فلابد أيضا أن يهتم بحلال المنتجات من ناحية ماهيتها ومعالجتها وفقا للتشريع الإسلامي. وكذلك يجب أن تكون منتجات الملابس مطهرة وليست مصنوعة من أشياء نجسة، لأنها تفسد العبادة والصحة النفسية. دستور الدولة والقوانين واللوائح التي نتص على ضمان منتجات الحلال هي دليل على التزام الحكومة بالتواجد في توفير الحماية للمسلمين هم أعظم المستهلكين في إندونيسيا. أصبح القانون رقم 33 سنة 2014 بشأن ضمان المنتج الحلال والذي دخل حيز التنفيذ في 17 أكتوبر 2019، هو نقطة البداية أن الدولة توفر ضمانات وحمايات لمواطنيها للحصول على الغذاء والأدوية والمواد المستهلكة وفقًا لإرشادات الإيمان. ومع ذلك، فإن تنفيذ القانون وتطبيقه لا يزال يحتوي على استثنائية السلطة التقديرية (حرية التصرف) بشأن رسومات الكلفة حيث أصبحت عملية تفتيش الحلال تحت رعاية سلطة منظمة تحليل الغذاء والأدوية مستحضرات التجميل عضو مجلس العلماء الإندونيسي حتى صدور قرار وزير المالية بشأن رسومات كلفة خدمة شهادة الحلال. ولا تزال هذه استثنائية السلطة التقديرية (حرية التصرف) تؤثر بشكل أو بآخر على برنامج إلزام شهادة الحلال لكل منتجات يتم تسويقها في إندونيسيا من خلال إلصاق علامة/ختم الحلال.

الكلمات المفتاحية:

منتجات الحلال؛ حقوق المستهلكين؛ مجلس العلماء الإندونيسي

مقدمة

الجوهر الأساسي من التعاليم الإسلامية هوقضية الحلال والحرام تطبيقا وانبعاثا من الإيمان. بل يجب على المسلمين تجنب الشبهات حتى ورود الأدلة على إثبات أحكامها. الاحتياط في الأفعال والاستهلاك والاستخدام هو للتأكد من أنهم مسلمون صالحون ولتأكيد قبول جميع أعمالهم عند الله سبحانه وتعالى.

ولكن الناس من العوام الذين لهم حدود فهم تعاليم الإسلام، يفهمون أن معنى الحلال يقتصر على الطعام والشراب فحسب في شريعة الإسلام. في حين أن الحلال في المفهوم الأساسي عند الإسلام يشمل معنى أوسع من السلوك والأفعال والكلام والموقف والملابس ومستحضرات التجميل والعقاقير والاستخدامات غير ذلك.

معنى الحلال والحرام عند الفقهاء يستمد مما بيّنه الله ورسوله. فبهذا المعنى نستخرج فهما أن الحق في قضية إثبات الحلال والحرام هو من الله ومن خلال رسوله[1] صلى الله عليه وسلم. قضية الحلال والحرام من الأحكام التكليفية وأثبتها الإسلام من واجبات المسلم.

إنما من حق الله ورسوله إثبات الحلال أو الحرام. وأضاف الشيخ يوسف القرضاوي، من حق الله أن يثبت حلالا أم حراما على عباده، فمن تجرّأ على وضع حلال وحرام دون أحكام الله فقد اعتدى على حقوق الله وانتهكها.

---

[1] عبد الرحمن بن ناصر بن آلسعدي، *تيسير الكريم الرحمن في تفسيركلام المنان*، (المؤسسة الرسالة، 2000م/1420هـ)، ص 277.

ذهب بعض العلماء: الحلال لغة مشتقة كلمة الإباحة، وهو ما أباحه الشريعة[2]. قال الجرجاني: أن كلمة حلال من كلمة الفتح إذا "فتح" الشيئ. واصطلاحا: الحلال هو كل شيء لا يعاقب عليه باستعماله أو ما أطلق الشرع فعله.[3] واصطلاحا: الحلال هو كل شيء لا يعاقب عليه باستعماله أو ما أطلق الشرع فعله.[4] عرّف السمعاني: الحرام أن يذنب فاعله، والحلال أن يثاب فاعله. أما الجائز فهو ألا يعاقب ولايثاب فاعله.[5]

وهكذا، فإن تعريف الحلال المستند من القرآن والحديث أمربسيط وواضح، وهو كل الأشياء المفيدة الجيّدة للجسد والعقل والروح. ووبالعكس، أن كل شيء يجلب الضرر والمضرة في صحة الجسد والعقل والروح فهو حرام.[6] في كتاب دليل الإرشادات الفنية لنظام إنتاج الحلال الذي نشرته وزارة الشؤون الدينية جمهورية إندونيسيا، ينص على أن الطعام عبارة عن السلع التي تهدف للأكل أوللشرب لدى

---

[2] محمد رواس قلعجي ومحمد سادق قنيبي، *معجم لغة الفقهاء*، (بيروت: دار الفكر، 1405 هـ/1985م، ط 1)، ص 184.

[3] علي بن محمد بن علي الجرجاني، *التعريفات*، تحقيق أبراهيم الأبيري، (دار الكتاب العربي، 1405 هـ، ط 1)، ص 124.

[4] علي بن محمد بن علي الجرجاني، *التعريفات*، تحقيق أبراهيم الأبيري، (دار الكتاب العربي، 1405 هـ، ط 1)، ص 124، حيث قال: لكل شيء يعاقب عليه استعماله وما أطلق الشرع فعله مأخوذ من ا لحلال وهو الفتح.

[5]أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، جزء 1، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص 10

[6] أبو الفداءة إسماعيل بن عمر بن كثير، *تفسير القرآن العظيم*، جزء 1، (دار الطيبة 1420 هـ/1999م)، 478.

الناس، بالإضافة إلى المكونات المستخدمة في إنتاج الأغذية والمشروبات. في حين أن الحلال شيء أباح به الإسلام.[7]

فالخلاصة، الحلال شيء يسمح به الشريعة الإسلامية لـ (1) الفعل، (2) الاستخدام، أو (3) التجارة، لوجود كسر الحواجز التي تمنعه أو العناصر التي تعرضه للخطر من خلال الفعل به بشكل الخير والتراضي، وليس من المعاملات الممنوعات.

مفهوم الحلال والطيب

عند المسلمين، إن أساس كل عمل يجب بنية العبادة، يعني التعبّد لله وحده سبحانه وتعالى. (الذاريات: 56). لذلك، يعتبرالمسلمون أن الأكل والشرب نوع من عبادة الله وفقًا لتعاليم وأرشادات الشرع. ينص القرآن على أنه في استهلاك الطعام لا يكفي أن تكون حلالا، ولكن يجب أن يكون طيبًا أيضًا.

ويمكن أن نلاحظ أن كلمة الحلال في العديد من آيات القرآن تتابعها دائمًا بكلمات طيب. كما جاء في سورة البقرة [2]: 168، والأنفال [8]: 69، والنحل [16]: 114، والمائدة [5]: 88. وفي هذه الآيات كلمة "الحلال" هو الأساس لأوامر الأكل والشرب من حيث الحلال والطيب معا. لأنه ليس كل الأطعمة الحلال طيبا.

فسر السعدي عن سورة البقرة [2]: 168، أن خطاب هذه الآية موجهة إلى كل البشر سواء كان مؤمنا أوكافرا.[8] وكذلك الشيخ محمد علي الصابوني حين فسرالآية

---

[7] مشروع المرافق والبنية التحتية لمنتجات الحلال، الإدارة العامة لإرشاد المجتمع المسلمين وتنفيذ الحج، *الإرشادات الفنية لنظام إنتاج الحلال*، (جكرتا: الوزارة للشؤون الدينية، 2003 م)، ص 3.

[8] عبد الرحمن بن ناصر بن آلسعدي، *تيسير الكريم الرحمن في تفسيركلام المنان*، ص 80.

بنفس المعنى بأن خطاب الآية عامة أي أن يأكل ويشرب البشر جميعا مما أحل الله لهم.[9]

وذهب الإمام مالك، إن كلمة طيب تعني "حلال" ويقوي معنى كلمة "حلال". من رأي الإمام مالك هذا، يتضح أن الحلال والطيب يجتمعان بمعنى واحد كتعزيز وتأكيد. ورأى الشيخ أبو بكر ابن العربي أن كلمة "طيب" هو عكس "الخبيث" بمعني السيء أو القبيح.

ثم أضاف أن معنى "طيب" عاد إلى معنيين. أولا، هو شيء مناسب للجسم أو الجسد ويذاق لذيذا. ثانياً، شيء أحل به الله.[10]

وبين الحافظ ابن كثير أن كلمة طيب في هذه الآية بمعنى ذوق اللذيذة للإنسان ولا يعرض الجسم والعقل للخطر. يمكن أن يُفسر كلمة طيب أيضًا بالطعام والشراب الجيد، حيث يحتوي على مغذيات مفيدة للصحة إذا تم استهلاكها أو لا تسبب آثارًا جانبية ضارة أو خاطرة على الجسم.

الأصل أن جميع الأطعمة والمشروبات المستخرجة من النباتات والخضروات والفواكه والحيوانات حلال باستثناء السامة التي تضر حياة الإنسان. المبادئ العامة أن كل شيء لا يحظر أو لا يضر تناوله فهو حلال لأن الأصل في الأشياء حلال أو مباح.

بين القرآن الكريم عددًا مما يحرم أكله حيث إنما يدورعلى أربعة أنواع الطعام الممنوع أكلها كما في سورة البقرة الآية 173. وهي الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما

---

[9] محمد علي الصابوني، *صفوة التفاسير*، (بيروت: دار الفكر، المجلد 1)، ص 113.

[10] أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، *أحكام القرآن*، (بيروت: دار الفكر، المجلد 2)، ص 32.

أهل لغيرالله به، والمخنقة، والموقوذة، والمتردية، والنطيحة، وما أكل السبع إلا ما ذكيتم، وما ذبح على النصب. أما المشروبات المحرمات هي جميع المشروبات المسكرة سواء كانت من الأطعمة الحلال أوالحرام.[11]

هناك طعام حلال في ذاته، ولكن قد يحرم بسبب عوامل العملية الخارجية. المقصود بالطعام الحلال في ذاته هو طعام حلال في أصل مادته ومكوناته. كذلك، فإن الطعام الحرام في ذاته هو كل طعام مادته ومكوناته حرام أصلا. أما الحلال قد يكون من ناحية كيفية الحصول عليه وتمليكه: يعني بغير طريقة نجسة وباطلة. لأن الطعام يكون حلالًا في ذاته ولكن بسبب كيفية الحصول عليه عن طريق الحرام مثل: الربا، أوالسرقة، أوالغش، أوالمقامرة، أو الفساد وغيرها من الأفعال المحرمات، تصبح الممتلكات (الطعام) حرامًا بسبب عوامل خارجية.

ضمان المنتج الحلال

نصت المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك لعام 1985 التي أصادرتها الأمم المتحدة، "المستهلكون من أي مكان في جميع أنحاء البلاد، لديهم حقوق اجتماعية أساسية." والمقصود بهذه الحقوق الأساسية هو الحق في الحصول على معلومات واضحة وصادقة ونزيهة، والحق في الحصول على تعويض، والحق في الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية.[12] لذلك، من ضمن الحق الأساسي للمجتمع العالمي في معرفة والحصول على الطعام والشراب والسلع المستعملة وفقًا

---

[11] أبو مالك كمال بن سيد سالم، *فقه السنة للنساء*، ص 493.

[12] أ.ز ناسوتيون، *أحكام ضمان المستهلكين: مقدمة*، (يوغياكرتا: ديايت ميديا، 2001)، ص viii.

لمعتقداتهم وتسهلها الدولة. فرض الدستورالأساسي لجمهورية إندونيسيا عام 1945: أن الدولة تضمن استقلالية كل مواطن في اعتناق دياناتهم والعبادة وفقًا لدينهم ومعتقداتهم. لذلك، فإن ضمان المنتجات الحلال للمواطنين الإندونيسيين المسلمين هو جزء من الحقوق الأساسية للشعب التي يجب أن تسهّلها الدولة. وسبب ذلك، فإن استهلاك واستخدام المنتجات الحلال للمسلمين هو جزء من العبادة وهي من حقوق الإنسان.

ضمان المنتج الحلال أمر مهم نظرا إلى تقدم العلم والتكنولوجيا في مجالات الغذاء والدواء ومستحضرات التجميل حيث ينمو ويتطور بسرعة فائقة. وهذا يؤثر بشكل كبير على التحول في معالجة واستخدام المواد الخام التي كانت في بادئ الأمر بسيطًا وطبيعيًا والآن أصبحت معالجة واستخدام المواد الخام ناتجة من الهندسة العلمية

وتجدر بالإشارة، كانت تصورات الناس حول تحريم المنتج لا تزال بسيطة جدا قبل أن تتطور تكنولوجيا معالجة الطعام بسرعة كما هي الآن، فقضية الحلال والحرام في الطعام والشراب تنحصر بوجود أو عدم وجود المنتجات التي تحتوي على لحم الخنزير أو تحتوي على الكحول (الخمر). فتعتبر الأطعمة والمشروبات الخالية من هذين المكونين حلالًا تلقائيًا. ولكن الآن، غيرت تكنولوجيا معالجة الأغذية هذا التصور حيث إنتاج الغذاء للسلع الاستهلاكية لم يعد يعتمد فقط على المكونات الرئيسية، ولكنه يتطلب أيضًا مكونات إضافية

تسمح معالجة المنتجات من خلال الاستفادة من التقدم في العلوم والتكنولوجيا بمزيج من الحلال والحرام سواء عمدتها الشركة أم لم تعمدها. لذلك، لمعرفة حلال وحرام المنتج فبحاجة إلى دراسة خاصة تتطلب معرفة متعددة

التخصصات، مثل المعرفة في مجالات الغذاء والكيمياء والكيمياء الحيوية والهندسة الصناعية وعلم الأحياء وعلم الصيدلة علم الشريعة.

وبجانب ذلك، أكد رياز وخودري أنه عند إنتاج منتجات يضمن حلالها، يجب تطبيق مفهوم ثلاثة صفر، وهو صفر الحد، وصفرالخلل، وصفر الخطر. وهذا يعني أنه يجب عدم احتواء المواد الحرام في المواد الخام (صفر الحد) والمواد المضافة والمنتجات في جميع سلاسل الإنتاج، بما في ذلك المواد النجسة التي يمكن أن تلوث المواد اللازمة لإنتاج منتجات الحلال. وبالتالي، يجب ألا يكون هناك أي منتجات الحرام تم إنتاجها (صفر الخلل) نظرًا للمخاطر الكبيرة التي تتحملها الشركة إذا كانت هناك دعاوى حكمية على منتجات الحرام وتبين أنها حدثت صحيحة. إذا تم تطبيق هذين الأمرين، فلا يوجد أي خطر سيء (صفر خطر) تتحمله الشركة.[13]

ضمان المنتج الحلال أمر مهم لتحقيق حقوق المستهلك والوفاء بالتزامات المنتجين. ويجب على المنتجين التأكد من أن تطبيق عملية الإنتاج يوافق الإنتاج الحلال والطيب، مما يعني أنها صحيحة وجيدة من بدء توريد المواد الخام إلى تجهزة السلع المستهلكة في أيدي المستهلكين. لضمان ذلك، يجب أن تكون المواد الخام آمنة من الملوثات البيولوجية والكيميائية والفيزيائية والمواد الحرام. كذلك يجب أن تستخدم عملية الإنتاج أدوات وأماكن نظيفة وصحية وتجنب النجس.

---

[13] رياز ن.م. خودري م.م، إنتاج الطعام الحلال، فلوريدا الولايات المتحدة: ج.ر.ج بريس ل.ل.ج، 2004، اقتبسها سوليستيو برابووو وعزماواني عبد الرحمن، *شهادة الحلال في قطاع صناعة المنتجات الزراعية*، منتدى البحوث الاقتصادية الزراعية، إصدار 34 رقم 1، يوليو 2006، ص 63.

ومثل ذلك أيضا يجب أن يكون استخدام الموادالمضافة والمواد المساعدة في الإنتاج وفقًا للشروط التي تسمح بذلك.

فلحماية الأمة من الاستهلاك والسلع المحرمة من الناحية المكونات (الذاتية) وليس من ناحية الحصول عليها، لذلك فإن مجلس العلماء الإندونيسي كان رائدة في إصدار الشهادات الحلال. بدأ مجلس العلماء الإندونيسي ريادة نظام ضمان الحلال من خلال الاعتماد عندما أثار نتائج دراسة الباحث تيري سوسانتو (Tri Susanto) أثارة ضجة، التي وجدت مادة مشتقَّة من منتج الخنازير في بعض منتجات الأطعمة والمشروبات. ونشرت نتائج هذا البحث في نشرة كانوبي في يناير 1988 وأصبحت شائعة عندما نقلتها وسائل الإعلام. ففي هذه الحالة، انخفضت مبيعات المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 80٪ لقمع النمو الاقتصادي الوطني وتسببت في غضب المسلمين في إندونيسيا. فلاسترضاء المجتمع على هذه القضية حيث اعترفت الحكومة شهادة الحلال من مجلس العلماء الإندونيسي.[14]

إنما يهتم مجلس العلماء الإندونيسي هل تحتوي المنتجات في عناصرها الأساسية على الأشياء المحرمة (حرام لذاته) دون العوامل الخارجية المحرمة (حرام لغيره) والتي لا تتوافق طريقة الحصول عليها مع الشريعة الإسلامية. أي إنما تفحص مجلس العلماء الإندونيسي العناصر الجوهري المحرم في الطعام والشراب والأدوية المنتجات الأخرى، ولا يتفحص في طريقة الحصول عليها.

معيار مجلس العلماء الإندونيسي في المنتجات الحلال هي المنتجات التي توافق متطلبات الحلال موافقة شرعية إسلامية، وهي (1) لا تحتوي على لحم الخنزير

---

[14] غيريندا أ، وكالة فحص الغذاء والدواء والأغذية – عضو مجلس العلماء الإندونيسي، *من شهادة الحلال إلى إلصاقها*، (جاكرتا: بوستاكا جورنال حلال)، 2008.

ومكونات أخري مشتقة من الخنازير؛ (2) لا تحتوي على مواد محرمة مثل المواد المشتقة من الأعضاء البشرية والدم والشوائب غيرذلك؛ (3) جميع المواد التي تكون من الحيوانات الحلال يتم ذبحها وفق أحكام الشريعة الإسلامية (4) جميع المواد التي تكون من حيوانات حلال ومذبوحة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية، يتم استخدام المخازن والمعالجة النقل لا تختلط بالخنازير، وإذا تم استخدام هذه الوسائل للخنازير أو اختلاطها بالسلع المحرمة، يجب أولاً تطهيرها بالطريقة الموافقة للشريعة الإسلامية؛ (5) جميع الأطعمة والمشروبات لا تحتوي على الخمر.[15]

من أجل ضمان حلال المنتجات، أصدر مجلس العلماء الإندونيسي الفتوى. وإصدار فتوى لأجل إخراج شهادة الحلال بعد إجراء المراجعة التدقيق، أي أن المدققين يقومون بالبحث والفحص والتدقيق للمصانع (الشركات) التي تطلب شهادة الحلال. وتشمل الفحوصات التي تم إجراؤها ما يلي: أ) فحص دقيق لمكونات المنتج، سواء كان في المواد الخام أو المواد الإضافية. ب) فحص إثبات فواتير شراء مكونات المنتج. ثم يتم فحص المواد في المختبر، وخاصة المواد المشتبهة في كونها محظورة أو تحتوي على أشياء نجسة، للتأكد من وجودها أو عدمها. ثم أصدرت منظمة تحليل الغذاء والأدوية مستحضرات التجميل عضو مجلس العلماء الإندونيسي تقريرا رسميا عن نتائج الفحص والتدقيق، ومن ثم يقدّم هذا التقرير الرسمي إلى هيئة الفتوى التابعة لمجلس العلماء لإصدار الفتوى عنها.[16]

---

[15] الوزارة للشؤون الدينية، *إرشادات شهادة الحلال*، (جاكرتا: الوزارة للشؤون الدينية)، 2003، ص 2.

[16] مجلس العلماء الإندونيسي، *نظام وإجراءات إصدار فتوى المنتجات الحلال*، ص 18.

لضمان استمرار حلال المنتج الذي حصل على شهادة الحلال، ينص مجلس العلماء الإندونيسي في فتواه أنه إذا اتضح فيما بعد أن المنتج يحتوي على العناصر المحرمة والنجسة، فإن للمجلس الحق في إلغاء شهادة الحلال للمنتج المذكور. لضمان حلال المنتج، يحاول المجلس الجمع بين مفهومي "الحلال الطيب" في شكل النظرية والحقائق الميدانية. النظام لتحديد حلال السلع، من أدوية أو مستحضرات التجميل أو أغذية ومشروبات هوعن طريق تكليف المدققين الخبراء لإجراء عمليات التفتيش في مصنع المنتجات التي تشمل من تفتيش المواد الخام إلى تفتيش العمليات وتفتيش الإجراءات، حتى يعرفوا عن العناصر المحتويات في المنتجات من بادئ العملية الخام حتى إخراج المنتجات، ومن عملية الشراء إلى إخراج السلع التامة

في إندونيسيا، دخلت جهود إصدار شهادات الحلال أكثر من ربع قرن. ومع ذلك، لم تتطور ولا تنمو أكثر في تلك الفترة الطويلة مقارنة بم جدث في ماليزيا وتايلاند.

تحتل إندونيسيا المرتبة الخامسة في تطوير الصناعة الزراعية الحلال من مجموعة دول جنوب شرق آسيا، وهو أعلى قليلا بمرتب واحد من الفلبين. إنما تتفوق إندونيسيا من حيث الثروة السوقية، وأنظمة إصدارشهادات الحلال وهيئات إصدار الشهادات وتوافر المواد الخام، بينما تنخفق مرتبة إندونيسيا من الدول الأخرى بالنسبة للبنية التحتية اللوجستية، والالتزام والسياسات الحكومية، بالإضافة إلى قدرات المناصرة الدولية والمحلي.

لوائح ضمان المنتج الحلال في إندونيسيا

سن القانون رقم 33 عام 2014 بشأن ضمان المنتجات الحلال هو جزء من استقبال الشريعة الإسلامية لتصبح قانونًا وطنيًا. ويعد هذا القانون أساسًا قانونيًا لتوفير الحماية للمستهلكين المسلمين من الريبة بشأن استهلاك الأطعمة المتنوعة، والمشروبات واستخدام المنتجات من سلع وخدمات وفقًا للالتزامات الشريعة الإسلامية.[17]

على الرغم من تطبيق عمل القانون رقم 33 لسنة 2014 بشأن ضمان المنتج الحلال، لكن فعالية تنفيذ السياسة لا تزال منخفضة نسبيًا بل لم يتم تنفيذها بأقصى الحد. لأن تشكيل الإدارة العامة لضمان المنتجات الحلال لم يكن على وجه مثالي حتى الموعد النهائي كما ينصه القانون بل حتى الآن أن اللائحة الحكومية التي تحدد القانون تفصيليا لم تنته مباحثتها. وكذلك، لم يتم بشكل جيد تطبيق سياسة التعامل بالغذاء الحلال لدى الجمهور، وبالخصوص لدى صناعة المواد الغذائية باعتبارها الفاعل الرئيسي كالمنتج.

بموجب المادة 66 من القانون رقم 33 سنة 2014 بشأن ضمانات المنتج الحلال، ينص أن القانون الذي يعمل به قبل دخول هذا القانون يظل حيز التنفيذ وساري المعمول طالما أنه لا يتعارض مع قانون ضمان المنتج الحلال المذكور. استنادًا إلى القوانين واللوائح المتعلقة بالأغذية والمشروبات ومنتجات الحلال، منها القانون رقم 8 لعام 1999 بشأن حماية المستهلك، وقانون جمهورية إندونيسيا رقم 41 عام 2014 بشأن تربية الحيوانات وصحة الحيوان. في المادة 97 الفقرة (2) من

[17] Luqman Hakim, *Dissecting the contents of law of Indonesia on Halal Product Assurance, Indonesia Law Review* (January-April 2015)

قانون جمهورية إندونيسيا رقم 18 لعام 2012 بشأن الغذاء، وبالخصوص الحرف e يتطلب أن كل سلعة لابد فيها من الملصق ما يتعلق بحل المنتج.

اللوائح الأخرى التي أرشدت ختم الحلال للمنتجات هي اللوائح التنفيذية مثل اللائحة الحكومية جمهورية إندونيسيا رقم 69 لعام 1999 بشأن الملصقات والإعلانات الغذائية، وقراروزير الصحة جمهورية إندونيسيا رقم: Menkes / SK 924 / VIII / 1996 بشأن تعديلات على قرار وزير الصحة جمهورية إندونيسيا رقم : 82 / 1996 / I / SK / Menkes بشأن إدراج كتابة الحلال على ملصقات الطعام، وقرار وزير الشؤون الدينية جمهورية إندونيسيا رقم 518 سنة 2001 تاريخ 30 نوفمبر 2001 بشأن مبادئ توجيهية وإجراءات لفحص تقرير حلال الأطعمة، ولائحة الحكومة جمهورية إندونيسيا رقم 95 لسنة 2012 بشأن الصحة العامة البيطرية ورعاية الحيوان، وقرار وزير الزراعة رقم 745 / 12/1992 / KPTS / TN.240 بشأن متطلبات واستيراد اللحوم من الخارج، وقرار وزارة الطاقة والموارد المعدنية رقم 518 لعام 2001 بشأن التفتيش على الغذاء وتحديد وتصاريح من الوكالة الوطنية لمراقبة الأدوية والغذاء، وقرار وزير الشؤون الدينية رقم 519 لعام 2001، والقانون رقم 33 عام 2014 بشأن ضمان المنتج الحلال.

نصت المادة 4 حرف أ من القانون رقم 8 سنة 1999 بأن للمستهلك الحق في الراحة والأمن والسلامة في استهلاك السلع والخدمات. قرار وزير الشؤون الدينية رقم 519 عام 2001 تنص المادة 1 على أن مجلس العلماء الإندونيسي هو الوكالة

المنفذة لتفتيش الأغذية حيث أفتى وأقر بحلال المنتجات التي يتم تعبئتها وتداولها في إندونيسيا.[18]

قرار وزير الزراعة رقم KPTS/TN.240 /12/1992/745 بشأن متطلبات ومراقبة استيراد اللحوم من الخارج المنصوص عليها في القانون رقم 18 لعام 2012، وتنص المادة 97 على أنه يجب على كل شخص ينتج الغذاء في البلاد للتجارة أن يضع في العبوة متضمنًا ملصق الحلال أو علامة الحلال. ويجب أن يكون استيراد اللحوم للاستهلاك العام أن يتم ذبح المواشي وفقا للشريعة الإسلامية ومذكورة في شهادة الحلال.

تستند عملية منح شهادات الحلال إلى القانون رقم 33 عام 2014 بشأن ضمان المنتج الحلال، حيث تنص المادة 29، أن يتم طلب الحصول على شهادات الحلال من قبل رجال الأعمال بتقديم كتابةً الطلب إلى الإدارة العامة لضمان المنتجات الحلال، ويجب أن تكون طلبات الحصول على شهادات الحلال مصحوبة بمستندات من بيانات العمل وأسماء وأنواع المنتجات وقائمة بالمنتجات والمواد المستخدمة ومعالجة المنتجات.[19]

يتم إجراء تفتيش الحلال من قبل الإدارة العامة لضمان المنتج الحلال. أنشأت الإدارة العامة مؤسسة فحص الحلال (المؤسسة) لعملية إجراء فحص الحلال فالمؤسسة مسؤولة عن إجراء عمليات التفتيش الحلال واختبار المنتج الحلال (المادة 30 الفقرة 1). وتنص المادة 31 أن فحوصات واختبارات الحلال للمنتجات

---

[18] قرار وزير الشؤون الدينية رقم 519 عام 2001 تاريخ 30 من نوفمبر عام 2001 بشأن *الوكالة المنفذة لحكومة الأغذية الحلال*.

[19] القانون رقم 33 سنة 2014 بشأن ضمان المنتج الحلال.

يتولّها مدقّقوا الحلال في موقع المصنع أثناء عملية الإنتاج، إذا كانت هناك مواد مشكوك فيها يمكن اختبارها في المختبر. عند فحص مدقق الحلال، يجب على رجل الأعمال بتقديم معلومات حول الأمور المطلوبة لمدقق الحلال. بعد انتهاء مؤسسة فحص الحلال من القيام بواجباتها في إجراء الفحص الحلال، تقدم المؤسسة النتائج إلى الإدارة العامة لضمان المنتج الحلال ثم تقوم الإدارة العامة بإرسالها إلى مجلس العلماء الإندونيسي للحصول على الفتوى (التقرير الشرعي) للمنتج (المادة 32).

لمعرفة حلال أوحرام المنتجات، تجري مجلس العلماء الإندونيسي جلسة إفتاء الحلال (المادة 33). وحضر هذه جلسة فتوى مجلس العلماء الإندونيسي من الخبراء والعناصر من الوزار والمؤسسات والوكالات ذوات الصلة. فقررت جلسة الفتوى على الحلال للمنتج في موعد لا يتجاوز 30 (ثلاثين) يومًا بعد استلام مجلس العلماء الإندونيسي لنتائج الفحص أو التقديم من الإدارة العامة. ثم بعد توقيع الفتوى (القرار الشرعي) على الحلال من قبل المجلس، ثم يقدم إلى الإدارة العامة لاستخراج شهادات الحلال.

وعندما أفتى المجلس على حلال المنتجات، تصدر الإدارة العامة شهادة الحلال في غضون 7 (سبعة) أيام كحد أقصى بعد إفتاء الحلال من المجلس. على العكس من ذلك، إذا أقر المجلس في جلسة الفتوى على أن المنتج ليس حلالًا، تقوم الإدارة العامة بإعادة طلب شهادة الحلال إلى رجل الأعمال (التاجر) مصحوبًا بسبب إعادة طلبه. علاوة على ذلك، من واجبات الإدارة العامة، نشر إصدار شهادات الحلال (المادة 34).

على رجال الأعمال الذين حصلوا على شهادات الحلال من الإدارة العامة، وضع ملصقات الحلال على عبوات المنتجات، أو أجزاء معينة أو أماكن معينة على المنتجات التي يمكن رؤيتها وقراءتها بسهولة، ولا يمكن إزالتها أوإنفصالها أوإتلافها بسهولة (المادتان 38 و39). ويعاقب رجال الأعمال الذين لا يضعون ملصقات الحلال وفقًا للقانون (المادتين 38 و39) من عقوبات إدارية في شكل تخذير لفظي وتحذيرات مكتوبة وإلغاء شهادات الحلال.

مدة صلاحية شهادة الحلال 4 (أربع) سنوات من تاريخ إصدارها عن الإدارة العامة ما لم يكن هناك تغيير في محتويات المنتجات أو عملية إنتاجها. ويجب على رجال الأعمال تمديد شهادة الحلال في موعد لا يتجاوز3 (ثلاثة) أشهر قبل انتهاء مدة صلاحية شهادة الحلال. ويتحمل رجال الأعمال على تكلفة شهادات الحلال، أما للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، فيمكن دفع تكلفة شهادة الحلال من قبل أطراف أخرى (المادة 42). استنادًا إلى المادة 66 من القانون عن ضمان المنتجات الحلال بعد إصدار وعمل القانون، اللوائح الأخرى غير هذا القانون التي تنظم عن المنتجات الحلال لاتزال سارية العمل طالما أنها لا تتعارض مع قانون عن ضمان المنتجات الحلال. وتصبح التزامات شهادات الحلال للمنتجات المتداولة في أراضي إندونيسيا سارية المفعول بعد 5 (خمس) سنوات من إصدار هذا القانون (المادة 67). وهذا يعني أنه في عام 2019 يجب أن تكون جميع المنتجات المتداولة في المجتمع معتمدة بشهادة الحلال. ومع ذلك، في الحقيقة أنه لا يمكن تطبيقه على النحو الأمثل لأن الإدارة العامة لم يكن لها نفوذ فعال لعمل القانون حيث ترجع عملية المراجعة وفحص المنتجات إلى مجلس العلماء الإندونيسي.

الموعد النهائي لبدء إلزام إصدار شهادات الحلال هو 17 أكتوبر 2019، ولكن اللوائح الحكومية التي تنظم عن مقدارالتكاليف والتعريفات التقنية الأخرى لم يتم إصدارها حتى الآن، فلأجل فعالية تنفيذ القانون رقم 33 عام 2014 بشأن ضمان المنتجات الحلال فيتم إصدارقرار وزير الشؤون الدينية رقم 982 عام 2019 بشأن خدمات شهادة الحلال.[20] هذا قرار وزير الشؤون الدينية يحل محل القانون ما لم يمكن تنفيذ القانون وفقا لولايته حيث أن تنظم مادة القرار مقدارالتكاليف والتعريفات التقنية في خدمة شهادة الحلال، وهذا في انتظار إصدار لائحة وزير المالية. أوضحت قرار وزير الشؤون الدينية أن ولاية خدمة إصدار الشهادات الحلال هي الإدارة العامة لضمان المنتجات الحلال ومجلس العلماء الإندونيسي ووكالة فحص الغذاء والدواء والأغذية. ومع ذلك، في الواقع تكون وكالة فحص الغذاء والدواء والأغذية – عضو مجلس العلماء الإندونيسي جزءًا وعضوا من مؤسسات الفحص الحلال مثل منظمات المجتمع الإسلامي أو الجامعات أو المؤسسات الأخرى المعترف بها من قبل الإدارة العامة لضمان المنتجات الحلال كمدقق ومراقب الحلال.

قال الأستاذ الدكتور سوكوسو، رئيس الإدارة العامة لضمان المنتجات الحلال أن قرار وزير الشؤون الدينية رقم 982 عام 2019 مطبّق بصفة اتثنائية مؤقتة حتى إصدار اللوائح عن إثبات رسومات خدمة شهادة الحلال. هذه اللائحة مرجع قانوني رسمي لجميع مؤسسات الفحص الحلال، حيث لا تنحصرعلى وكالة فحص الغذاء والدواء والأغذية – عضو مجلس العلماء الإندونيسي فحسب، وذلك يجري على

[20] قرار وزير الدين رقم 982 عام 2019 بشأن خدمات شهادات الحلال.

السواء في تنفيذ وظيفة فحص المنتجات واختبار الحلال.[21] قامت وزارة الشؤون الدينية بترقية 226 مفحصا حلالا حتى ديسمبر 2019.

يبين قرار وزير الدين رقم 982 عام 2019 بشأن خدمات شهادات الحلال مفصلا أن تقديم وإصدار شهادات الحلال من وظيفة الإدارة العامة لضمان المنتجات الحلال باعتبارها السلطة المخولة بموجب القانون. بينما يتم إجراء فحص الحلال واختبار الحلال للمنتجات من وظيفة على وكالة فحص الغذاء والدواء والأغذية – عضو مجلس العلماء الإندونيسي. ويكون إجراء المراجعة العلمية لنتائج فحص واختبار المنتجات الحلال وتنفيذ جلسة الفتوى لاعتماد علمية حلال المنتجات من وظيفة مجلس العلماء الإندونيسي.

يتم فرض رسومات خدمات شهادة الحلال على الشركات المتقدمة لحصول شهادات الحلال. وتحدد وزارة المالية مقدار رسومات خدمات شهادة الحلال من لائحة خلال إصدار وزير المالية جمهورية إندونيسيا. ومع ذلك، أن القانون لم يتم إصداره بعد، فلائحة مجلس العلماء الإندونيسي تثبت مقداررسومات خدمات شهادة الحلال ولائحة وكالة فحص الغذاء والدواء والأغذية التي توفر خدمات شهادة الحلال، حتى يتم إصدار وتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بتحديد رسومات خدمات شهادة الحلال. فيكون إلزام شهادة الحلال للمنتجات ساريًا منذ 17 أكتوبر 2019 وفقًا لتفويض القانون رقم 33 عام 2014 بشأن ضمان المنتج الحلال. لكن تنفيذ فحص واختبار الحلال لا يزال غير مثالي، حيث تقتصر ولاية فحص الحلال حسب قرار وزير الدين رقم 982 عام 2019 بشأن خدمات المنتجات

---

21 https://www.moeslimchoice.com/read/2019/12/06/29978/kemenag-terbitkan-kma-982-tentang-layanan-sertifikasi-halal

الحلال على وكالة فحص الغذاء والدواء والأغذية – عضو مجلس العلماء الإندونيسي دون غيرها.

الضمان القانوني وحماية المستهلك

أغلب سكان إندونيسيا مسلمون. ذكرت بيانات وكالة الإحصاء المركزية أن عدد سكان إندونيسيا يبلغ 271 مليون نسمة[22] و86.39 في المائة منهم مسلمون.[23] لذلك، لابد من ضمان الأمن الغذائي والحلال للشعب الإندونيسي من أجل الوفاء بالتوجيهات الدينية التي يكفلها الدستور والقوانين واللوائح. وبالنسبة للمستهلكين المسلمين، فإن الغذاء الآمن لا يخلو من المخاطر الفيزيائية أو الكيميائية أو الميكروبيولوجية فحسب، ولكن هناك أيضًا أهم عنصر أساسي، وهو آمن من خطر البضائع المحرمة. وهذا من حق المستهلكين المسلمين أن يحصلوا على حماية قانونية من الدولة.

توفردولة إندونيسيا الضمانات وحماية المستهلكين المسلمين بإصدار الدستور والتشريعات. حيث يوفر دستور جمهورية إندونيسيا عام 1945 أسسًا قانونيا لجميع المواطنين الإندونيسيين ليعيشوا حياتهم الدنيوية والأخروية على حد سواء. تؤكد الفقرة (1) من المادة 28 (د) ما يلي: لكل شخص الحق أمام القانون من اعتراف مكانته وضمانه وحمايته والعدالة القانونية، والتكافؤ التقانوني. وفي الفقرة (2) من المادة 29 تقرر ما يلي: تضمن الدولة استقلالية كل شعب في اعتناق دياناته والعبادة حسب دينه ومعتقداته.

---

22 https://bisnis.tempo.co/read/1060737/2020-penduduk-ri-tembus-271-juta-orang-bps-sensus-kian-berat/full&view=ok

23 https://databoks.katadata.co.id/datapublish/2019/09/24/berapa-jumlah-penduduk-muslim-indonesia

نص القانون جمهورية إندونيسيا رقم 8 عام 1999 بشأن حماية المستهلك، في المادة 1 رقم 1 في تعريف حماية المستهلك هو "جميع الجهود التي تضمن يقينا قانونيا لتوفير الحماية للمستهلكين". إن صياغة تعريف حماية المستهلك الواردة في هذه المادة كافية لتوفير الحماية للمستهلكين، كما قال أحمدي ميرو وسوترمان يودو، أن الجملة التي تنص "جميع الجهود التي تضمن اليقين القانوني"، نرغب أن تكون حصنا لرفض الإجراءات التعسفية التي تضر رجال الأعمال من أجل حماية المستهلك، بالإضافة لضمان الحماية القانونية للمستهلكين.

إن قيمة مكانة المستهلكين مهمة للغاية في الأنشطة الاقتصادية. حيث إن المستهلكين أهم العوامل الرئيسية لحسن سيرعالم الأعمال ولرجال الأعمال. يستهلك المستهلكون السلع والخدمات التي ينتجها الشركات دون تداولها مرة أخرى، مما سيفيد رجال الأعمال أوالشركات لاستمرارية تجارتهم.[24]

نص القانون رقم 8 سنة 1999 بشأن حماية المستهلك أنه يقتضي اتباع متطلبات الإنتاج الحلال، هو مبدأ الحماية القانونية للمستهلكين المسلمين. ومع ذلك، هذا خاص للشركات التي تضع ملصقات الحلال على منتجاتها.

هذا يعني، أنه إذا قام رجل العمل بتثبيت ملصق الحلال على منتجاته يجب أن يتبع لوائح الإنتاج الحلال وأن يثبت أنه قد أنتج إنتاجا حلالا بوجود شهادة الحلال على المنتجات من وكالة فحص الغذاء والدواء والأغذية – عضو مجلس العلماء الإندونيسي. من ناحية أخرى، لا تنطبق هذه لوائح الإنتاج الحلال على

[24] حمادي ميرو وسوترمان يودو، *أحكام ضمان المستهلك*، (جاكرتا: شركة راجا غرافيندو برسادا، 2008)، ص 1.

رجال الأعمال أوالشركات الذين لا يريدون أو لا يرغبون في إدراج ملصقات الحلال على المنتجات التي يتم تسويقها.

يوفر تقدم العلوم والتكنولوجيا جميع الحاجات المطلوبات، ففي هذه الحالة تتطلب إضافة المواد المتنوعة في معالجة الأغذية، حيث يمكن صنع هذه الإضافات كيميائيًا أو بالتكنولوجيا الحيوية ويمكن أيضًا استخراجها من النباتات أو الحيوانات. هذه هي الحالة التي يمكن فيها تغيير الغذاء من الحلال إلى المحرم، إذا كانت المضافات تأتي من استخراج الحيوانات المحرمات.

ثم أكد القانون رقم 33 عام 2014 بشأن ضمان المنتج الحلال على حزم وجوب إلصاق علامة الحلال والالتزام بطلب شهادة المنتجات الحلال في إندونيسيا. في حين أن جميع المنتجات المتداولة في المجتمع يجب أن تلصق شهادة الحلال[25] على عبواتها، وبالعكس إذا كان المنتجات تتكون من مواد محرمة وفقًا للمادة 29 الفقرة (2) تلتزم الشركات بإلصاق عبوة المنتجات علامة غير الحلال، على سبيل المثال بإلصاق صورة الخنزير.

وهذا يعني أن الشركات صادقة، لأنه في قانون حماية المستهلك، تلتزم الشركات بتقديم معلومات حول مكوّنات منتجات الأغذية والمشروبات.

يجب على رجل العمل في إندونيسيا الذين يتاجرون المنتجات الغذائية والمشروبات بتقديم معلومات واضحة وصادقة حول محتويات المنتجات الغذائية والمشروبات التي يتم تداولها لحماية حقوق المستهلكين المسلمين ضد المنتجات المحرمة.

---

[25] شهادة الحلال هي الفتوى الرسمي من قبل مجلس العلماء الإندونيسين عن حلال المنتجات حسب الحكم الشرعي.

يجب على رجال الأعمال الذين حصلوا على شهادات الحلال من الإدارة العامة، وضع ملصقات الحلال على عبوات المنتجات، أو أجزاء معينة أو أماكن معينة على المنتجات التي يمكن رؤيتها وقراءتها بسهولة ولا يمكن إزالتها أو مسحها أوإتلافها بسهولة (المادتان 38 و39). يخضع رجال الأعمال الذين لا يضعون ملصقات الحلال وفقًا لأحكام المادتين 38 و39 لعقوبات إدارية في شكل توبيخ لفظي، وتحذيرات مكتوبة، وإلغاء شهادات الحلال. اللوائح القانونية المذكورة لها دور مهم كمظلة قانونية في توفير الحماية القانونية للمستهلكين المسلمين لعمل الشريعة الإسلامية، خاصة في استهلاك الأطعمة والمشروبات الحلال.

الغرض من إلصاق شعار الحلال على المنتجات الغذائية والمشروبات هو حماية حقوق المستهلكين المسلمين من المنتجات المحرمة، ولتوفير اليقين القانوني للمستهلكين المسلمين بأن المنتجات الغذائية والمشروبات حلال حقا كما تقتضي الشريعة الإسلامية.

في الشريعة الإسلامية أن الحلال لاتنحصرعلى مادية المنتجات فحسب، بل يجب أيضًا أن تكون عملية الإنتاج من الأول إلى الآخر (من المنبع إلى المصب) خالية من المواد المحرمة في شريعة الإسلام، وعدم امتزاج تخزين المنتجات الحلال مع المنتجات المحرمة أوالنجسة. وهذا يعني أن تخزين المنتجات الحلال يجب أن يكون منفصلاً عن المنتجات المحرمة. وبالمثل، لا ينبغي استخدام الأدوات المستخدمة في عملية معالجة المنتجات الحلال مع المنتجات المحرمة.

لذلك، إذا كان ملصق الحلال مدرجا في عبوة المنتجات الغذائية فمن الضروري للمستهلكين المسلمين أن يحصلوا على حماية أن ذلك الملصق الحلال يتوافق مع الحقيقة، مثل حق المستهلك المنصوص في المادة 4 حرف (ج) من

قانون حماية المستهلك رقم 8 سنوات 1999، أن من الحق للحصول على معلومات صحيحة وواضحة وصادقة عن أحوال وضمانات السلع والخدمات

شهادة الحلال على المنتجات الغذائية والأدوية والسلع المستخدمة التي يستهلكها الناس، هي واحدة من جهود الحكومة لحماية 86٪ من المستهلكين المسلمين. ولكن بغض النظرعن وجهة نظرمعتقدات الناس، تدل شهادة المنتجات الغذائية والأدوية المنتشرة في المجتمع على أن هذه الأطعمة والأدوية صالحة للاستهلاك من قبل المسلمين وغير المسلمين.

خاتمة

تنفيذ التعاليم الإسلامية هو تطبيق الحلال والابتعاد عن الحرام. الحلال شيء جائز والحرام ما حرّم الله سبحانه وتعالى. لذلك، من حسن أعمال الدين والتقوى هو اتباع الأوامر التي أمرها الله سبحانه وتعالى والابتعاد عن جميع المحظورات المحرمات.

يحتوي الطعام والشراب والسلعات في الإسلام على عناصر العبادة حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية الحلال والحرام. على الرغم من أن القرآن يبين بعض المحرمات بشكل أساسي ويحظر استهلاك موادها، إلا أنه في الواقعة العملية سواء في إندونيسيا أوبعض البلدان الأخرى أن يستخدم مصطلح شهادة الحلال، وذلك لأنه يقوم على مبدأ الاحتياطي. يعني توقع عدد السلع المنتجات التي تستخدم المواد الغذائية الأساسية أو خليط من السلع المحرمة أو النجسة.

الدستور الأساسي عام 1945 والتشريعات مثل القانون رقم 33 عام 2014 بشأن ضمان المنتج الحلال الذي يمنح شهادة الحلال لمجلس العلماء الإندونيسي، هو

جهد من وجود الدولة لضمان تحقيق اليقين القانوني وحماية الأمة المستهلكين في الحصول على الطعام والشراب والسلع الحلال.

يضع مجلس العلماء الإندونيسي معايير الحلال كما شرعه في التعاليم الإسلامية وتقبلها اللوائح القانونية. ثم يتم فحص وتقييم المنتجات للحصول على شهادة الحلال بناءً على إصدار فتوى حيث تصدربه شهادة الحلال.

في الواقع، لم يتم تطبيق شهادة الحلال في إندونيسيا على الوجه الأكمل، سواء من الناحية القانونية أو من الأعمال التجارية، لأن السياسات لم تندمج في تنسيق واحد حيث لم تجرسياسات برنامج صناعة الحلال. ولم تكف المرافق والبنية التحتية تسسبب تنفيذ القانون حيز التنفيذ في 17 أكتوبر 2019 بشكل غير صحيح وعلى النحوغير الأمثل.

المراجع

A.Z. Naswityun, *Ahkam Dhaman al-Mustahlikin: Mukaddimah*, Yogyakarta, Diyadat Media, 2001.

A. Ghirinda, *Wakalah Fahsu al-Ghada' wa al-Dawa' wa al-aghdiyah, 'Adhwa Majelis Ulama Indonesia, min Syahadah al-Halal ila Ilshaqiha,* Jakarta, Pustaka Jurnal Halal, 2008.

`Abd al-Rahman bin Nasir bin Sa'di, *Taysīr al-Karīm al-Raḥman fī Tafsīr Kalām al-Mannān*, Muassasah Risalah, 2000.

Abu al-Fida' Ismā`īl bin `Umar bin Kathīr, *Tafsīr al-Qur'an al-'Azhīm*, Dar at-Tayyibah, 1999.

Abū Bakr Muḥammad bin `Abd Allah bin `Arabī, *Aḥkām al-Qur'an*, Beirut, Dar al-Fikr.

Abū Mālik Kamāl bin al-Sayyid Sālim, *Fiqh al-Sunnah li al-Nisā'*, Kairo: al-Maktabah al-Tawfīqiyyah, 2003

Abu Mudzafar Mansur bin Muhammad bin Abdul Jabbar as Sam'ani, *Qawathi' al- Adillah fi Ushul al-Fiqh*, V 1, Beirut, Dar al-Kitab 'Ilmiyah.

Ahmadi Miru Wa Sutarman Y, *Ahkam Dhaman Mustahlik*, Jakarta, Sarikat Raja Grafindo Persada, 2008.

Ali bin Muhammad bin Ali al Jurjani, *Ta'rifat*, *Tahqiq Ibrahim al-Abiri*, Dar al-Kitab al-Arabi.

Dissecting the contents of law of Indonesia on Halal Product Assurance, Indonesia Law Review, January-April 2015.

Masyru' al-Marafiq wa al-Baniyah al-Tahtiyah li Muntajat al-Halal, al-Idarah al-'Ammah li Irsyadul al-Mujtami'ul al-Muslimin wa tanfidh al-Haj, Jakarta, Wizarah lilsyu'un al-Diniyah, 2003.

Muhammad Ali ash-Shobuni, *Shafwah al-Tafasir*, V 1, Beirut, Dar al-Fikr, .

Muhammad Rawwas Qal'aji and Muhammad Sadiq Qanibi, *Mu'jam Lughah al-Fuqaha'*, Bairut, Dar al-Fikr, 1985.

Qanun Raqm 33 Sanah 2014 bi Sya'n Dhaman al-Muntaju al-Halal.

Qarar Wazir Sya'un al-Diniyah Raqm 519 Sanah 2001 Tarikh 30 November 2001.

Qarar Wazir al-Din Raqm 982 Sanah 2019 bi Sya'n Khudmat Syahadat al-Halal.

https://www.moeslimchoice.com/read/2019/12/06/29978/kemenag-terbitkan-kma-982-tentang-layanan-sertifikasi-halal

https://bisnis.tempo.co/read/1060737/2020-penduduk-ri-tembus-271-juta-orang-bps-sensus-kian-berat/full&view=ok

https://databoks.katadata.co.id/datapublish/2019/09/24/berapa-jumlah-penduduk-muslim-indonesia